**مكيافيلي**

في فكر الفيلسوف السياسي الإيطالي نيكولا مكيافيلي يمكن رؤية علمنة كاملة للفلسفة السياسية. كان مكيافيلي دبلوماسيًا ومسؤولًا متمرسًا، وبما أنه ذكر بوضوح كيف جرى الصراع على السلطة في عصر النهضة بإيطاليا، فقد اكتسب سمعة صادمة. ومع ذلك، لم يكن يخلو من المثالية حول الجمهورية الرومانية القديمة، وكان معجبًا بالروح المستقلة للمدن الألمانية والسويسرية. جعلته هذه المثالية أكثر اشمئزازًا من السياسة الإيطالية، التي قام بتحليلها بخيبة أمل وموضوعية. يكتب مكيافيلي بعد التقاعد بعد وصمة عار سياسية، بحزم أنه، بما أن هذا يجب تأكيده بشكل عام على الرجال، أنهم جبناء جاحون، متقلبون، زائفون، طماعون، وطالما تنجح، فهم ملكك تمامًا، دماؤهم وممتلكاتهم وحياتهم وأطفالهم... عندما تكون الحاجة بعيدة؛ ولكن عندما يقترب ينقلبون عليك. ومرة أخرى، بما أن رغبات البشر لا تشبع، مما يدفعهم إلى الرغبة في كل الأشياء الطبيعية والثروة التي تسمح لهم بالاستمتاع ولكن قليلة، ينتج عن ذلك استياء دائم في أذهانهم، وكراهية لما يمتلكونه. هذه النظرة للطبيعة البشرية، التي عبر عنها بالفعل أفلاطون وسانت. أوغسطين، هنا لم يتم تعويضه من قبل عقيدة أفلاطون للأشكال أو من قبل القديس. عقيدة القديس أغسطينوس عن الخلاص بالنعمة.

يقبل مكيافيلي الحقيقة وينصح الحاكم بالتصرف وفقًا لذلك. ويذكر أن الأمير يجب أن يجمع بين قوة الأسد ومكر الثعلب، ويجب أن يكون دائمًا يقظًا، ولا يرحم، وسريعًا، ويضرب خصومه أو يحيدهم دون سابق إنذار. وعندما يتعرض لإصابة، يجب أن تكون كاملة. لأنه "يجب معاملة الرجال معاملة حسنة أو سحقهم، لأنهم يستطيعون الانتقام لأنفسهم من الإصابات الخفيفة، والإصابات الأكثر خطورة التي لا يستطيعون الانتقام منها." علاوة على ذلك، فإن "الأمراء المتحمسين الذين يسلكون طريقًا محايدًا يتعرضون عمومًا للدمار". ينصح أنه من الأفضل النزول في الوقت المناسب على الجانب المنتصر وأن المدن التي تم احتلالها يجب أن يحكمها الطاغية نفسه إما مقيمًا هناك أو يتم تدميرها. علاوة على ذلك، فإن الأمراء، على عكس الرجال العاديين، لا يحتاجون إلى الحفاظ على الإيمان، لأن السياسة تعكس قانون الغاب، والدولة هي قانون في حد ذاتها، والقواعد الأخلاقية العادية لا تنطبق عليها. لقد صرح مكيافيلي بإدراك غير مطمئن كيف يتصرف الطغاة، في الواقع، وبعيدًا عن انتقاد سلوكهم أو التمييز بين الأمير العادل الذي يحكم القانون والطاغية الذي توجد قوانينه في صدره، فهو يعتبر أن على الحاكم الناجح أن يفعل أن تكون فوق الأخلاق، لأن سلامة الدولة وتوسعها هما الهدف الأسمى. في وجهة النظر هذه، يتم تجاهل الرؤية الكونية لأكويني ودانتي، وتصبح السياسة صراعًا من أجل البقاء. ضمن هذه الاختصاصات، قدم مكيافيلي حالة مقنعة، على الرغم من أنه كدبلوماسي متمرس، ربما أدرك أنه في الواقع يدفع ويعتمد على أن الخداع المنظم والغدر والعنف عادة ما يؤدي إلى عدوهم.

**هوبز**

كان الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز من القرن السابع عشر، والذي قضى حياته كمعلم ورفيق لكبار النبلاء، كاتبًا عبقريًا يتمتع بقوة أكبر من أي عبارة أخرى للفيلسوف السياسي الإنجليزي. لم يكن، كما يشوه في بعض الأحيان، نبيًا للفردية "البرجوازية"، يدعو إلى المنافسة الحرة في السوق الرأسمالية الحرة. على العكس من ذلك، كان يكتب في مجتمع ما قبل الصناعة، وإن كان تجاريًا بشكل متزايد، ولم يكن معجبًا كثيرًا بالثروة في حد ذاتها بل "التكريم". لقد كان محافظًا اجتماعيًا، وكان حريصًا على إعطاء عقوبة فلسفية جديدة لعائلة كومنولث الهرمية، وإن كانت شبيهة بالعمل، حيث تكون السلطة أكثر أهمية.

من الناحية الفلسفية، تأثر هوبز بالفلسفة الإسمية المدرسية، التي تخلت عن ميتافيزيقيا ThomiSt وقبلت قيودًا صارمة على قوى العقل. ولذلك، فقد أسس استنتاجاته على الفيزياء الرياضية وعلم النفس البدائيين في عصره، وكان هدفه هو الترتيب الموضوعي العملي والاستقرار. كان يعتقد أن القانون الفيزيائي الأساسي للحركة وأن الحياة كانت الدافع البشري السائد كانت المخاوف، ومن بين أولئك الذين هم فوق مستوى الفقر، الكبرياء والغرور. جادل هوبز بأن البشر مشروطون بشكل صارم ومقيَّدون بهذه القوانين، وحاول خلق علم للسياسة يعكسها.

وبالتالي، فإن "مهارة تكوين الثروة المشتركة والحفاظ عليها" تتكون من قواعد معينة، مثل القواعد الحسابية والهندسية؛ لا (كلاعب تنس) في الممارسة الفردية: ما هي القواعد، فلا الرجال الفقراء لديهم وقت الفراغ، ولا الرجال الذين لديهم وقت الفراغ، لديهم فضول، أو طريقة لمعرفة ذلك. يبتعد هوبز عن المفاهيم الكلاسيكية ومفاهيم طوماوية لقانون الطبيعة الفائق، الذي يعكس في حد ذاته القانون الإلهي، و "سلسلة الكينونة العظمى" حيث يتماسك الكون معًا بانسجام. باتباعًا لأساليب التحقيق العملية التي دعا إليها الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت، يذكر هوبز بوضوح أنه يخلق قانون السلطة، وليس سلطة القانون. لأن القانون هو قانون فقط إذا كان من الممكن تنفيذه، وثمن الأمن هو سلطة عامة ذات سيادة عليا. لأنه بدونها، هذه هي الطبيعة التنافسية للإنسانية، التي تحققت مرة أخرى أكثر من مجرد العيش، يدفع الناس الغرور والطموح، وهناك حرب الجميع ضد الجميع.

يجادل بأن القانون الحقيقي للطبيعة هو الحفاظ على الذات، والذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا توصل المواطنون إلى اتفاق فيما بينهم لنقل سلطتهم إلى الفرد "ليفياثان" (القاعدة)، الذي يمكنه وحده الحفاظ عليهم في أمان. مثل هذا الكومنولث ليس له جزاء خارق للطبيعة أو أخلاقي جوهري، فهو يستمد سلطته من الشعب الأصلي ويمكنه أن يأمر بالولاء فقط طالما أنه ينجح في الحفاظ على السلام. وهكذا يستخدم كلا من المفاهيم القديمة للقانون الطبيعي والعقد، والتي غالبًا ما يتم الاستشهاد بها لتبرير مقاومة السلطة، كعقوبة عليها. يبدأ هوبز، مثل مكيافيلي، من افتراض الحماقة البشرية الأساسية، والقدرة التنافسية والفساد ويتعارض مع افتراض أرسطو بأن الإنسان بطبيعته "حيوان سياسي". على العكس من ذلك، فإن البشر بطبيعتهم معادون للمجتمع، وحتى عندما يجتمعون من أجل العمل والربح، لا يتم إنشاء سوى "زمالة سوق معينة". كل المجتمع هو فقط للربح أو المجد، والمساواة الحقيقية الوحيدة بين الأفراد هي قوتهم على قتل بعضهم البعض. لا يرى هوبز ولا يرغب في أي مساواة أخرى. في الواقع، قام على وجه التحديد بتثبيط "الرجال ذوي الدرجة المنخفضة من السلوك البذيء تجاه الأفضل.

أرعب ليفياثان (1651) معظم معاصريه. اتُهم هوبز بالإلحاد و"الإساءة إلى الطبيعة البشرية". ولكن، إذا كانت هذه العلاجات غير عملية من الناحية التكتيكية، فقد تعمق في الفلسفة السياسية من خلال تزويد الدولة القومية ذات السيادة بتبرير براغماتي وتوجيهها إلى غايات نفعية.

**سبينوزا**

حاول الفيلسوف اليهودي الهولندي بينيديكت دي سبينوزا من القرن السابع عشر أيضًا وضع نظرية سياسية علمية، لكنها كانت أكثر إنسانية وأكثر حداثة. يفترض هوبز وجود مجتمع ما قبل الصناعة ومحافظ اقتصاديًا، لكن سبيني يفترض بيئة حضرية أكثر. مثل هوبز، هو ديكارتي، يهدف إلى أساس علمي للفلسفة السياسية، ولكن بينما كان هوبز دوغماتيًا وسلطويًا، أراد سبيني التسامح والحرية الفكرية، والتي من خلالها تحقق حياة الإنسان أعلى جودة. الغزل، ورد الفعل ضد الحروب الأيديولوجية للدين والمتشككين في كل من الميتافيزيقيا والعقيدة الدينية، إنساني علمي كان قوة سياسية مبررة فقط بفائدتها. إذا انهارت سلطة الدولة ولم تعد قادرة على حمايتهم أو إذا انقلبت عليهم، أو أحبطت حياتهم، أو خربت حياتهم، فعندئذ يكون للأفراد ما يبرر مقاومتها، لأنها لم تعد تحقق الغرض منها. ليس لها سلطة إلهية أو ميتافيزيقية جوهرية.

في المعاهدة اللاهوتية السياسية (1670) ومعاهدة السياسي (نُشرت بعد وفاته عام 1677)، يطور Spinning هذا الموضوع. يكتب أنه لا يقصد أن يضحك على الرجال أو يبكي عليهم أو يكرههم، بل أن يفهمهم. على عكس St. القديس أوغسطين، يمجد الحياة ويرى أن الحكومات يجب ألا تحاول "تغيير البشر من كائنات عاقلة إلى وحوش أو دمى، ولكن تمكينهم من تنمية عقولهم وأجسادهم بأمان واستخدام عقلهم غير المقيد". ويعلن أنه كلما زاد الاستمتاع بالحياة، زاد مشاركة الفرد في الطبيعة الإلهية. الله جوهري في سيرورة الطبيعة برمتها، حيث تتبع جميع المخلوقات قوانين كيانها إلى أقصى حدود قوتها. الجميع ملزمون بوعيهم الخاص والإنسانية تخلق قيمها الخاصة. يبدو أن سبينوزا كان يعتقد أن الحكومة الجيدة تقترب من تلك التي يتمتع بها سكان أمستردام الأحرار، وهي المدينة التي تحقق فيها التسامح الديني والحرية السياسية النسبية. ومن ثم فهو رائد في النظرة الإنسانية العلمية للحكومة وحياد الدولة في مسائل العقيدة.

ريتشارد هوكر تكيف مع الطوماوية من تفكك النظام الاجتماعي في العصور الوسطى، ظهرت النظرة الإنسانية ولكن المتشككة لمكيافيلي ثم المبادئ الإنسانية العلمية لديكارت وهوبز وسبينوزا، والتي تنبثق منها النظرة النفعية والبراغماتية للعصر الحديث. سلالة أخرى مؤثرة ومهمة سياسياً من الفلسفة السياسية ظهرت من الإصلاح والإصلاح المضاد في القرنين السادس عشر والسابع عشر. خلال هذه الفترة، استنكر العقائدون البروتستانت والكاثوليكيون بعضهم البعض، بل وهاجموا سلطة الأمراء الذين دعموا جانبًا أو آخر، عن قصد أو عن قناعة. أصبح الاغتيالات السياسية مستوطنة، حيث أعلن كل من البروتستانت والكاثوليك أنه من المشروع قتل حاكم هرطوقي. تم تقديم نداء لمنافسة السلطة الدينية وكذلك للضمير. في النتيجة، دعا ويلتر هوبس وسبينوزا إلى إقامة دولة ذات سيادة كعلاج. لكن الفلاسفة السياسيين الآخرين توميست أنقذوا المفهوم القديم للنظام الكوني الإلهي والقوانين الطبيعية والبشرية التي تجيز الدولة. كما طرحوا الفكرة الكلاسيكية والوسطى لاشتقاق السلطة العامة من الكومنولث ككل ومسؤولية الأمراء أمام القانون. عندما كتب هوبز أن هذا قد يصحح، أثار غضب هؤلاء النقاد، الذين استمروا في التأكيد على أن السلطة العامة مسؤولة أمام الله والقوانين وأنه من الصواب مقاومة طاغية أعلن أن القوانين في صدره. تم تطوير هذه النظرية السياسية بشكل أكثر تأثيرًا في إنجلترا، حيث ألهمت الدستورية التي كانت ستهيمن أيضًا في الولايات المتحدة. ريتشارد هوكر، إله أنجليكاني كتب عن قوانين السياسة الكنسية (1593-97)، التوفيق بين العقيدة التومستية للقانون الأصيل والطبيعي، الملزم لجميع البشر، مع سلطة الكنيسة الإليزابيثية في إنجلترا، والتي دافع عنها ضد النداء البيوريتاني للضمير. وقال إن المجتمع هو في حد ذاته تحقيق للقانون الطبيعي، والذي يعتبر القانون الإنساني والقانون الوضعي انعكاسات له، ويتكيف مع المجتمع. السلطة العامة ليست شيئًا شخصيًا، لأنها تنبع من المجتمع بموجب القانون.

وبالتالي، إن السلطة القانونية لسن القوانين لقيادة المجتمعات السياسية بأكملها للرجال تنتمي بشكل مناسب إلى نفس المجتمعات بأكملها، بحيث أن أي أمير... لممارسة نفس الشيء بنفسه... ليس أفضل من مجرد الاستبداد. يمكن أن تستمد هذه القوة إما مباشرة من الله أو من الناس. الأمير مسؤول أمام الله والمجتمع؛ إنه ليس قانونًا في حد ذاته، مثل حكم هوبز. القانون يجعل الملك وليس الملك شريعة. في الواقع، أصر هوكر على أن "الأمير لديه سلطة مفوضة، من برلمان إنجلترا، جنبًا إلى جنب مع دعوة (رجال الدين)... ملحقة بها، ومن ثم فإن جوهر كل الحكومة يعتمد". هذه هي سلطة التاج في البرلمان على دستور متوازن، ومن هنا جاءت فكرة حكومة منسجمة بالتوافق. تم تكييف الانسجام العالمي في العصور الوسطى للطوماوية مع الدولة القومية.

**لوك**

كان جون لوك، الفيلسوف الإنجليزي الأكثر نفوذاً سياسياً، هو الذي طور هذه العقيدة. بعد كتابة رسالتين حكوميتين (1690) لتبرير الثورة المجيدة من 1688 إلى 1689، وكُتبت رسالته المتعلقة بالتسامح (1689) بطريقة حضرية بسيطة وسهلة، على النقيض من بلاغة هوبز الباروكية. كان لوك باحثًا وطبيبًا ورجل الشؤون، وله خبرة جيدة في السياسة والأعمال. كفيلسوف، وافق على القيود الصارمة على كليات العقل، وفلسفته السياسية معتدلة ومعقولة، تهدف إلى توازن القوى بين السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية، على الرغم من التحيز تجاه الأخير (انظر الفصل من الصلاحيات والضوابط والتوازنات).

كانت أطروحته الأولى مكرسة لدحض العقيدة الملكية للحق الإلهي للملوك من خلال النسب من آدم، وهي حجة تم أخذها على محمل الجد وتعكس فكرة الحكومة باعتبارها جانبًا من جوانب السلسلة العظمى من الوجود الإلهي. إذا تم كسر هذا الأمر، فستحدث الفوضى. كانت الحجة جزءًا من الصراع المعاصر بين القدماء والمحدثين. حاول لوك تقديم إجابة من خلال تحديد غرض محدود للسلطة السياسية، وهو الغرض الذي اعتبره "الحق في سن قوانين بعقوبات الإعدام، وبالتالي جميع العقوبات الأقل، لتنظيم الممتلكات والحفاظ عليها، واستخدام قوة المجتمع في تنفيذ هذه القوانين، وفي الدفاع عن الكومنولث ضد الضرر الأجنبي، وكل هذا فقط من أجل الصالح العام ". سلطة الحكومة مستمدة من عقد بين الحكام والشعب، والعقد ملزم لكلا الطرفين. وبالتالي، فهي سلطة محدودة، تعمل وفق القوانين المعمول بها و "موجهة ليس إلا لسلام الشعب وسلامته وصالحه العام". مهما كان شكلها، يجب أن تكون الحكومة شرعية، يجب أن تحكمها "قوانين معلنة ومعللة"، وكما كتب لوك، بما أن كل رجل لديه "ملكية" في شخصه و "خلط عمله" بما يملك لا يحق للحكومة أن تأخذها منه دون موافقته. كان التهديد بالهجوم على القوانين والممتلكات والدين البروتستانتي هو الذي أثار مقاومة ملوك الروم الكاثوليك جيمس 2. يعبر لوك عن اهتمامات ومصالح أصحاب الأرض والمال، الذين بموافقتهم جاء ويليام 3، خليفة جيمس، إلى العرش وكان الكومنولث محافظًا تمامًا، مما يحد من الامتياز والسلطة الراجحة للطبقات المالكة (وعلى الرجال؛ بالطبع). وهكذا لم يكن لوك ديمقراطيًا بالمعنى الحديث، وكان مهتمًا جدًا بجعل الفقراء يعملون بجد أكبر. مثل هوكر، يفترض تسلسلًا هرميًا اجتماعيًا محافظًا مع سلطة تنفيذية ضعيفة نسبيًا ويدافع عن الطبقات المالكة ضد حاكم من قبل اليمين الإلهي وضد الراديكالية.

في الدعوة إلى التسامح في الدين، كان أكثر ليبرالية، وحرية الضمير، مثل الملكية، كما جادل، هي حق طبيعي لجميع الرجال. ضمن احتمالات ذلك الوقت، دعا لوك إلى حكومة مختلطة دستورية، مقيدة بالسيطرة البرلمانية على القوات المسلحة والإمداد. صُممت بشكل أساسي لحماية حقوق الملكية، وحُرمت من الحق في فرض ضرائب تعسفية أو السجن بدون محاكمة وكانت من الناحية النظرية مسؤولة أمام جميع الناس من خلال الأقلية الواعية سياسيًا التي كان يُعتقد أنها تمثلهم. على الرغم من أن لوك كان محافظًا اجتماعيًا، إلا أن كتاباته مهمة جدًا في صعود الليبرالية في الفلسفة السياسية. يبرر مسؤولية الحكومة تجاه المحكومين، وسيادة القانون من خلال قاض نزيه، والتسامح مع الرأي الديني والنظري. إنه عدو للدولة الشمولية، يعتمد على حجج العصور الوسطى وينشرها في مصطلحات عملية وحديثة